العرب
الجمعة 2020/03/27
السنة 42 العدد 11659

تريليونا دولار لحماية الاقتصاد الأميركي من تداعيات كورونا

مساعدات شاملة للأفراد والقطاعات المتضررة لتأجيل إحصاء الخسائر

اقتربت الولايات المتحدة من إطلاق حزمة دعم غير مسبوقة مع ترجيح مصادقة مجلس النواب عليها اليوم، بعد إقرارها في مجلس الشيوخ، بهدف كبح التداعيات الاقتصادية لإجراءات الوقاية الاستثنائية لمنع انتشار فايروس كورونا، التي ألحقت أضرارا قاسية بالأفراد والشركات.

حلول استثنائية لأزمة غير مسبوقة

واشنطن - تراجعت حدة التشاؤم في الأسواق الأميركية بعد مصادقة مجلس الشيوخ على حزمة دعم بقيمة تريليوني دولار، تهدف إلى مساعدة العمال العاطلين والصناعات المتضررة من جائحة فايروس كورونا وتوفير مليارات الدولارات لشراء المعدات الطبية التي تشتد الحاجة إليها.

وبعد مفاوضات صعبة اتفق المجلس المنقسم بشدة ومرر مشروع القانون بتأييد 96 صوتا دون أصوات رافضة، مما أدى لإرسال حزمة التحفيز الهائلة إلى مجلس النواب ليصوت عليها اليوم الجمعة.

وبعد ساعات من التصويت صدرت بيانات تظهر أن الوباء قذف ملايين الأميركيين إلى البطالة في الأسبوع الماضي وبوتيرة غير مسبوقة في تاريخ البلاد.

3.28

مليون عدد طلبات الأميركيين الجديدة للحصول على إعانة البطالة في الأسبوع الماضي

وأظهرت أن الإجراءات الصارمة لمنع تفشي الفايروس أصابت الاقتصاد بالشلل المفاجئ وأطلقت موجة من تسريح العاملين تهدد بوضع نهاية لأطول ازدهار في التوظيف في تاريخ الولايات المتحدة.

وقالت وزارة العمل الأميركية الخميس إن الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة ارتفعت الأسبوع الماضي إلى 3.28 مليون طلب، ويعادل ذلك أكثر من أربعة أضاعف الرقم القياسي السابق البالغ 695 ألفا والمسجل في عام 1982.

كما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف متوسط توقعات الاقتصاديين في استطلاع رويترز والتي رجحت ارتفاع العدد إلى مليون طلب جديد.

ووعد الرئيس دونالد ترامب، الذي شارك كبار مساعديه في التفاوض على الإجراء، الذي يدعمه الحزبان الجمهوري والديمقراطي، بتوقيع مشروع القانون بمجرد وصوله إلى مكتبه.

وتشمل حزمة الإنقاذ تمويلا بقيمة 500 مليار دولار لمساعدة الصناعات المتضررة بشدة ومبلغا مماثلا كمدفوعات مباشرة لملايين الأسر الأميركية بما يصل إلى ثلاثة آلاف دولار.

كما سيقدم التشريع 350 مليار دولار كقروض للشركات الصغيرة و250 مليار دولار لتوسيع نطاق مساعدات البطالة و100 مليار دولار للمستشفيات والأنظمة الصحية.

وتهدف الحزمة لإغراق الاقتصاد بالسيولة في محاولة لكبح التداعيات الاقتصادية القاسية على الأفراد والشركات نتيجة تشديد إجراءات الحجر الصحي ومنع التجمعات والحركة في معظم أنحاء البلاد.

وأعلن كبار مساعدي ترامب وكبار أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين اتفاقهم على مشروع قانون التحفيز غير المسبوق بعد محادثات استمرت خمسة أيام.

وتأتي حزمة الإنقاذ بعد حزمتين أخريين تحولتا إلى قانون في وقت سابق من الشهر. وتبلغ الأموال التي قد يتم إنفاقها قرابة نصف ما تنفقه الحكومة الأميركية سنويا ويبلغ 4.7 تريليون دولار.

وقال زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ السناتور ميتش ماكونيل إن الاتفاق "سيسمح بإرسال وسائل جديدة بسرعة إلى جبهة المعركة الصحية التي تخوضها بلادنا، وسيضخ تريليونات الدولارات من السيولة في الاقتصاد في أسرع وقت ممكن لمساعدة العائلات والعاملين الأميركيين والشركات الصغيرة والصناعات على اجتياز التقلبات".

ورحب زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر أيضا بالاتفاق الذي وصفه بأنه "أوسع خطة إنقاذ في التاريخ الأميركي".

وأوضح ماكونيل أن الإجراءات تستجيب "لأربع أولويات وستقدم بسرعة مساعدة مالية للأميركيين عبر شيكات تدفع مباشرة للعائلات من الطبقة الوسطى" إلى أصحاب المداخيل الأقل، إلى جانب تحسين تعويضات البطالة.

وكانت هذه النقطة من المطالب الأساسية للديمقراطيين. وعبر شومر عن ارتياحه لأن الموظفين والعاملين المستقلين الذين توقفوا عن العمل سيتلقون "في المعدل رواتبهم الكاملة لأربعة أشهر".

الكونغرس يوافق على إنقاذ قطاع الطيران الأميركي

واشنطن - دفع الانهيار غير المسبوق للطلب على السفر مجلس الشيوخ الأميركي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ قطاع الطيران والحد من آثاره السلبية على وضعية الموظفين ولتجنيبه خسائر قد تدفع إلى تسريح العمالة في ظل تواصل موجة النزول العنيفة لحركة السفر جراء فايروس كورونا.

وصوت مجلس الشيوخ الأميركي في وقت متأخر من مساء الأربعاء لصالح منح قطاع الطيران حوالي 58 مليار دولار في إطار حزمة إنقاذ لمواجهة تداعيات فايروس كورونا، نصفها في شكل إعانات لتغطي رواتب نحو 750 ألف موظف، في إنقاذ يحتاج إليه القطاع بشدة في ظل أسوأ اتجاه نزولي للسفر يواجهه في تاريخه.

وتمنح حزمة الإنقاذ التي تبلغ في المجمل تريليوني دولار شركات الطيران التي تنقل الركاب نحو 25 مليار دولار في شكل إعانات ونحو 25 مليار دولار في صورة قروض، وتمنح شركات الشحن الجوي ثمانية مليارات دولار أخرى مقسمة بين القروض والإعانات، كما تقدم إعانات بقيمة ثلاثة مليارات دولار للمتعاقدين مع المطارات مثل متعهدي توريد الطعام. ومن المتوقع أن يصوت مجلس النواب الأميركي لصالح الإجراء الجمعة، فيما وعد الرئيس دونالد ترامب بتوقيعه ليصبح قانونا.

ورفض الجمهوريون في مجلس الشيوخ ما وصفوه بأنه منح دون مقابل لشركات الطيران وعرضوا في بادئ الأمر تقديم قروض فقط، فيما هددت شركات الطيران بالبدء في تسريح عشرات الآلاف من العاملين في غضون أيام إذا لم تحصل على تمويل.

وقال ماكونيل "في هذا الوضع الصعب، ستقدم (الخطة) دعما تاريخيا للاقتصاد الواقعي الأميركي عبر مليارات الدولارات من القروض العاجلة ليتمكن المزيد من الشركات الصغيرة من البقاء ومواصلة دفع الأجور لموظفيها".

وأضاف أن الخطة "ستسمح أيضا بتعزيز قواعدنا الاقتصادية وضمان استقرار قطاعات وطنية أساسية لمنع إجراءات تسريح قدر الإمكان، مع إلزام الشركات الكبيرة بتقديم حساباتها".

وتابع أن الخطة "ستقدم بطبيعة الحال مساعدة كبيرة للمستشفيات وستستثمر في علاجات جديدة ولقاحات لنتمكن من دحر هذا الفايروس في أسرع وقت ممكن وإرسال المزيد من التجهيزات والأقنعة إلى الأبطال على الجبهة الذين يعرضون حياتهم للخطر للعناية بمرضاهم". وأكد السناتور شومر مستخدما لغة حربية، أنه "استثمار جدير بفترة حرب... رجال ونساء أكبر بلد في العالم سيدحرون فايروس كورونا... مجلس الشيوخ سيتأكد من أنهم يمتلكون الذخائر التي يحتاجون إليها لتحقيق ذلك".

وواصلت الأسواق الأميركية الخميس مكاسبها وارتفعت المؤشرات الأساسية بأكثر من ثلاثة في المئة مع اتساع الحديث عن تفاصيل توزيع الدعم في حزمة الإنقاذ.

وكانت المعارضة الديمقراطية المستاءة من الأرباح غير الملائمة التي حققها عدد من الجهات الاقتصادية من خطة الإنقاذ من أزمة 2008، تطالب إدارة ترامب خصوصا بمراقبة معززة على القروض التي تمنح للشركات الكبرى.

وواصلت أسهم شركات الطيران الأميركية صعودها المستمر منذ الثلاثاء مدفوعة بالأمل في الحصول على إنقاذ مالي، وبموجب مشروع القانون من المقرر أن تحصل هذه الشركات على المساعدات النقدية خلال وقت قصير قد يكون أسبوعين.

ومما يعد مكسبا للعاملين، لا يمكن للشركات التي ستتلقى تمويلا تسريح موظفين قبل يوم 30 سبتمبر أو أن تغير اتفاقات تفاوض جماعي.

المؤسسات الدولية تطالب بتجميد ديون الدول الفقيرة

دعوات من صندوق النقد والبنك الدولي لتخفيف الأعباء المالية على الاقتصادات الهشة

دعا صندوق النقد والبنك الدوليان إلى تخفيف أعباء ديون الدول الفقيرة فورا، وكثفا جهودهما لتقديم قروض جديدة لتلك الدول بينها تخصيص 200 مليار دولار لمساعدة الدول الفقيرة والنامية في مواجهة فايروس كورونا.

واشنطن - طالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دائني الدول الأشدّ فقرا باتخاذ إجراء فوري "بتجميد تسديد الديون" كي تتمكن تلك الدول من استخدام ما لديها من أموال لمكافحة فايروس كورونا المستجدّ.

وأشارت المؤسستان الدوليتان في رسالة مشتركة إلى أن فترة التجميد سوف تسمح بتحليل الأوضاع المالية للدول الفقيرة من أجل تحديد حاجات كل دولة.

وطلبتا أيضا من مجموعة العشرين، التي عقدت الخميس اجتماعا افتراضيا، تكليفهما بمهمة التقييم لإعداد لائحة بالدول التي ترزح تحت ديون هائلة والعمل على إعادة هيكلتها.

وأوردت الرسالة "سنطلب أن تتم المصادقة على هذا الطلب من جانب لجنة التنمية خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين يومي 16 و17 أبريل والتي ستعقد هذا العام عبر الإنترنت بسبب تفشي فايروس كورونا (كوفيد – 19)".

وأضافت الرسالة أن "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مقتنعان بأن من الواجب التخفيف من عبء الدول النامية وتوجيه إشارة قوية للأسواق المالية".

وكان البنك الدولي قد أعلن هذا الأسبوع عن تخصيص 150 مليار دولار، كحزمة مساعدات وتسهيلات للبلدان النامية، في مواجهة فايروس كورونا.

وجاء ذلك في بيان أصدره البنك الدولي يوم الإثنين، عقب اجتماع وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين، للتباحث حول إدارة أزمة الوباء.

وقال رئيس البنك ديفيد مالباس في بيان "هذه أوقات عصيبة علينا جميعا، وخاصة البلدان الأشد فقرا وضعفا. هدفنا الأول تقديم دعم فوري خلال الأزمة لتلبية احتياجات أي بلد".

وأضاف "نعكف على إعداد مشروعات في 49 بلدا من خلال برنامج جديد للتسهيلات السريعة الدفع، ومن المتوقع اتخاذ قرارات بشأن 16 برنامجا الأسبوع الجاري".

وذكر "نحن في حوار مع الصين، ضمن جملة بلدان رئيسية أخرى للحصول على المساعدة، بشأن سرعة تصنيع وتسليم الكثير من الإمدادات الصحية".

والمؤسسة الدولية للتنمية هي ذراع البنك الدولي المعني بمساعدة أشد بلدان العالم فقرا، وعددها 76 بلدا، منها 39 بلدا في أفريقيا، وهي أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة.

أما صندوق النقد الدولي فقد أعلن الخميس عزمه توفير 50 مليار دولار كتسهيلات ائتمانية طارئة لدول جنوب الصحراء الأفريقية بحلول أول أبريل المقبل بهدف تخفيف حدة التداعيات الاقتصادية لانتشار فايروس كورونا المستجد في تلك الدول.

وذكر في بيان نشره على موقعه الإلكتروني أن "الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تحتاج إلينا أكثر من أي وقت مضى... المناقشات بين فرق الصندوق ومسؤولي الدول الأفريقية تحقق تقدما سريعا".

وذكر الصندوق أنه تلقى طلبات للحصول على تسهيلات ائتمانية طارئة من حوالي 20 دولة. وتوقع وصول طلبات من 10 دول أخرى، تعاني من تداعيات إغلاق حدودها وإيقاف رحلات الطيران في ظل ارتفاع عدد الحالات المصابة بفايروس كورونا المستجد، الذي أدى إلى شلل معظم النشاطات الاقتصادية.

وحذر البيان المشترك الصادر عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أن جائحة كورونا ستكون لها تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة للدول النامية.

ديفيد مالباس

هدفنا الأول تقديم دعم فوري للبلدان الأشد فقرا وضعفا

وكانت مديرة صندوق النقد كريستينا جورجيفا قد رجحت أن يدخل الاقتصاد العالمي في ركود حاد خلال العام الجاري، بنفس الدرجة من السوء مثلما كان الحال أثناء الأزمة المالية العالمية في 2008، أو أسوأ.

وقالت إن الصندوق يؤيد بقوة، الإجراءات الاستثنائية على مستوى المالية العامة التي اتخذتها بلدان عدة، لتعزيز نظمها الصحية وحماية المتضررين من العمالة والشركات، وإجراءات البنوك المركزية الرئيسية لتيسير السياسة النقدية.

الوباء يفاقم أزمات الفقراء

ضوء أخضر لإعفاء الصومال من الديون

واشنطن - قال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الخميس إن الصومال أكمل اتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة للبدء في تلقي إعفاء من الدين، في قرار سيسمح للبلد الواقع في منطقة القرن الأفريقي بخفض ديونه الخارجية البالغة 5.2 مليار دولار إلى حوالي 557 مليون دولار.

ومن المنتظر أن يؤدي القرار بأثر فوري إلى تطبيع علاقات الصومال مع العالم بعد أن ظل خارج النظام المالي الدولي لثلاثين عاما، بحسب ما ذكره صندوق النقد والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي.

وقالت المؤسستان الدوليتان في بيان مشترك إن من المتوقع أن يتخذ دائنو الصومال من نادي باريس، والذين من بينهم الولايات المتحدة وروسيا وإيطاليا وفرنسا، قرارا بخصوص إسقاط الديون بحلول نهاية شهر مارس الجاري.

وبذلك يكون الصومال، البلد السابع والثلاثين الذي يصل إلى "نقطة القرار" هذه بموجب مبادرة مخصصة لإطفاء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالدين.

وقال صندوق النقد الدولي إن مجلسه التنفيذي أقر بشكل منفصل ترتيب تمويل جديد للصومال يمتد لفترة ثلاث سنوات وتبلغ قيمته 395 مليون دولار، بهدف دعم تنفيذ "جدول إصلاح طموح وبلورة تمويل اختياري من المانحين".